المفاعل النووي العراقي، نوعاً من الضغط على الحكومة الاسرائيلية، فجاء قرارها، بكل ما يحمله من استفزاز لإدارة الرئيس ريغان، باستئناف العمليات العسكرية في لبنان، وحبيب في المنطقة، رد فعل على ذلك القرار الأميركي.

□ قررت الحكومة الاسرائيلية، عام ١٩٨٠، انتهاج سياسة جديدة في حربها ضد الفدائيين الفلسطينيين تعتمد على مبدأ المبادرة إلى ضربهم وهم في قواعدهم لمجرد توافر المعلومات عن أماكن تواجدهم العسكري، ودون انتظار قيامهم بعمليات داخل الأرض المحتلة. وهكذا استخدمت اسرائيل لهذا الغرض سلاحها الجوي في جميع العمليات التي نفّذتها في إطار السياسة الجديدة. وكان الرد الفلسطيني يقتصر، بعد كل عملية اسرائيلية، على قصف مستوطنات اسرائيل الشمالية ببعض رشقات الكاتيوشا، وأحياناً كان الفدائيون يكتفون بقصف مناطق سعد حداد كرد على القصف الاسرائيلي. وشجع ذلك اسرائيل على التمادي في عملياتها معتبرة أن نشاطها العسكري ضد القواعد الفدائية أمر سهل، تبعاته لا تحمّل اسرائيل أي عبء، يضاف إلى ذلك وجود قبول عالمي «بحق اسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الفدائيين»، ووجود صمت عربي حياله أيضاً، حيث يجعل ذلك الفلسطينيين وحيدين في ساحة مكشوفة للطيران الاسرائيلي.

□ للأسباب السابقة مجتمعة، جاء القرار الاسرائيلي باستئناف العمليات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث كانت تقديرات جنرالات اسرائيل أن الأمر سينتهي مع انتهاء الطيران الاسرائيلي من أعمال القصف.

ويعلق المراقبون الاسرائيليون على ما حدث بعد ذلك بأن «النقطة الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة إلينا، لدى إقدامنا على تقويم التطورات في لبنان، هي الإحساس بانعدام أيّ شكل من التخطيط والفكر الاستراتيجي في اسرائيل، لأن ثمة خللاً في عملية التفكير والقرار السياسي عندنا، والنتيجة أن التطورات التي كان بالإمكان توقعها سلفاً جاءتنا بصدمة ومفاجأة... واليوم تجد الحكومة نفسها أسيرة مبالغات مناحيم بيغن اللفظية، من خلال فقدان الكثير من المرونة»[٣].

الوضع عشية الحرب في الجانب الفلسطيني

يُجمع المراقبون لوضع الصراع العربي ــ الاسرائيلي على أن هذا الصراع، بعد حرب تشرين الأول (اوكتوبر) ١٩٧٣، أخذ منحيين متباعدين: الأول اتجاه التسوية السلمية الذي أعلنت الدول العربية استعدادها للسير فيه تحت شعار «السلام العادل والدائم» بعد تلك الحرب، مع الاعلان عن توازي ذلك «بتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». وتجلى الشعار الأول بالمطالبة بإعادة الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ وفق قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨، بينما ظل الشعار الثاني دون تحديد مضمون للحقوق المشروعة، فكان يُزاد عليه أحياناً «حق العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة عليها»، أيضاً دون تحديد جغرافي. واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار صراعها على استقلالية القرار الفلسطيني، التوصل إلى اعتراف عربي رسمي بأنها